

تداعيات تجارة المخدرات والأسلحة على الأمن الوطني الجزائري

Repercussions of drug and arms trade on Algerian national security



ط/د. سعاد نهيجة*

جامعة صالح بوبنيدر - قسنطينة 3- (الجزائر)

Souadngpolitics@gmail.com

مخبر الدولة، السياسات العامة والاستراتيجيات الحكومية

تاريخ النشر: 2023/06/30

تاريخ المراجعة: 2023/01/27

تاريخ الإستلام: 2022/08/03

ملخص

تعاني الجزائر من تنامي تجارة المخدرات والأسلحة باعتبارهما من أشكال الجرائم المنظمة العابرة للحدود، خاصة وأنها بلد استهلاك وعبور لمختلف أنواع المخدرات عبر عدة مسالك، كما تبرز تجارة الأسلحة كمصدر تهديد آخر للأمن الوطني الجزائري، خاصة مع حالة الانفلات الأمني في كل من ليبيا ومالي، لهذا تعمل الجزائر على تبني مجموعة من الآليات الوقائية لتحقيق أمنها، منها الداخلية القانونية والمؤسسية، إضافة إلى الاهتمام بالآليات التعاونية على المستوى الخارجي إقليميا ودوليا للمواجهة. الكلمات المفتاحية: تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة، الجزائر، الأمن الوطني.

Abstract:

Algeria suffers from the growth of drug and arms trade as they are forms of transnational organized crime, especially since it is a country of consumption and transit of various types of drugs through several routes. Algeria is working to adopt a set of preventive mechanisms to achieve its security, including the internal legal, and

institutional, in addition to paying attention to cooperative mechanisms at the external level, regionally and internationally, to confront.

key words: Drug trade, arms trade, Algeria, national security.

مقدمة

تواجه الجزائر باعتبار موقعها الجيوستراتيجي المهم، ذو الأبعاد الإقليمية المتعددة، كونها بلد محوري ينتمي لعدة فضاءات مترابطة جغرافيا وحضاريا، كالبعد المغاربي، والعربي، والأفريقي، والمتوسطي، مجموعة من التهديدات الأمنية العابرة للحدود تتميز بالترابط والتشابك وسرعة الانتشار، من بينها تنامي تأثيرات تجارة المخدرات والأسلحة كأهم أشكال الجرائم المنظمة عبر الوطنية، خاصة وأن هذين التهديدين قد أخذنا منحاً أكثر خطورة بعد حالة الانفلات الأمني في دول الجوار، بالنظر لتعدد مسارات تجارة المخدرات وكثافة عمليات التجارة غير المشروعة بالأسلحة المتسللة عبر الحدود الجزائرية، ما يؤثر على الأمن الوطني بمفهومه الموسع المتعلق بأمن كل من الدولة والمجتمع والأفراد، وهو ما يتطلب من الجزائر تبني آليات إضافية استباقية لمواجهة تداعيات ذلك.

وبالتالي يكون السؤال المحوري الذي تحاول دراستنا الإجابة عنه هو: كيف تؤثر تجارة المخدرات والأسلحة على الأمن الوطني الجزائري؟ وفيما تتمثل أهم الآليات المتخذة لمواجهتها؟
وكإجابة على الإشكالية نؤسس بحثنا على الفرضية التالية: كلما زادت حدة تجارة المخدرات والأسلحة، كلما تطلب ذلك من الجزائر تبني آليات استباقية تتميز بالتطور المستمر.

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي لإبراز مظاهر تأثير تجارة المخدرات والأسلحة على الأمن الوطني الجزائري، وكيفية مواجهتها.

ومنه تهدف الدراسة إلى توضيح طبيعة واقع تداعيات ثنائية "تجارة المخدرات والأسلحة"، على الأمن الوطني الجزائري، مع تحديد أهم الآليات الجزائرية الداخلية والخارجية للتخفيف من أثارها السلبية.

وعليه نتناول الموضوع ضمن ثلاث محاور رئيسية: مدخل مفاهيمي حول تجارة المخدرات والأسلحة وطبيعة تأثيرها على الأمن الوطني، تحليل واقع تأثير تجارة المخدرات والأسلحة على الأمن الوطني الجزائري، والآليات الجزائرية لمواجهة تجارة المخدرات والأسلحة على المستويين الداخلي (الوطني) والخارجي (الإقليمي والدولي).

1. مدخل مفاهيمي حول تجارة المخدرات والأسلحة وطبيعة تأثيرها على الأمن الوطني

تعتبر تجارة المخدرات والأسلحة من أهم مظاهر وأشكال الجرائم المنظمة العابرة للحدود، (الصيفي، وآخرون، 1999، ص 98) وفق القائمة التي أعدها اتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة، التي تعرف الاتجار بالمخدرات كتجارة غير مشروعة على

الصعيد العالمي تتضمن زراعة، وصناعة، وتوزيع وبيع المواد الخاضعة لقوانين حظر المخدرات، (الاتجار بالمخدرات، 2022، <https://www.un.org/ruleoflaw/ar/thematic-areas/transnational-threats/drug-trafficking/>) كما ترى بأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتهريبها هو تجارة غير قانونية تمس بالأمن في جميع مستوياته (عالمي، إقليمي، وطني، مجتمعي، انساني)، (سهلاوي، وغربي، 2020، ص 502) وعليه فإن كلا من تجارة المخدرات والأسلحة يتميزان بما يلي: (بن أحمد، 2002، ص 342-344)

- اتساع نطاق أعمال عصاباتهما من البلد المصدر إلى بلد الوجهة، ثم الطرف الثالث الذي يشكل نقطة العبور، خاصة مع قدرة التغلغل الهائلة لهذه العصابات.
- فشل الأطر القانونية مهما كانت شمولية في التصدي للظاهرة، حيث لا يعني تفكيك عصابة تعبيراً عن وضع حد لمثل هذه التنظيمات، التي سرعان ما تبدأ نشاطها في إقليم آخر، إذ لا بد من التصدي للظاهرة جذرياً من خلال أدوات تهدف لاستئصالها لا نقلها إلى إقليم آخر، لأن نشاطات هذه المجموعات العابرة للحدود عادة ما تقحم المشاكل الداخلية في خضم السياسة العالمية.
- تنامي حجم تدفقاتها المالية التي تتجاوز كل الأرقام بالنظر لأن هدفها المركزي مادي.
- تتطلب مواجهة هذه الجرائم المنظمة العابرة للحدود من الدول القبول بمبدأ التعاون وتخطي الحدود السياسية. (زيد، 1999، ص 21)

يتضح من خلال هذه المميزات أن نطاق نشاط تجارة المخدرات والأسلحة قد تحول من الصعيد الوطني إلى الصعيد العالمي، لا يقتصر على إقليم الدولة الواحدة فحسب، بل يتعداه إلى أقاليم دول عدة، وتعتبر العولمة حلقة وصل ونقل هذه الجرائم إلى الصعيد الدولي. (بومدين، 2015، ص 10)

وتزداد خطورة الظاهرتين على الأمن الوطني حالياً في ظل الثورة المعلوماتية، عندما ظهر نوع من التعاون والاعتماد المتبادل بين تجار المخدرات والأسلحة وشبكات الإرهاب العابر للحدود، حيث باتت قاعدته الخلفية التي تقدم له مصادر الدعم المالي واللوجستيكي، بالنظر للتهديدات التي تسببها على ثلاث مستويات هي: المساس بالتجانس المجتمعي الداخلي، التأثير على أمن الأفراد، وتهديد أمن الدولة ككل، (عبد الحميد نبيه، 2006، ص 37) وهو ما يحيلنا للبحث في مدى تأثير تجارة المخدرات والأسلحة على الأمن الوطني الجزائري.

2. واقع تأثير تجارة المخدرات والأسلحة على الأمن الوطني الجزائري

تنضح مظاهر تداعيات تجارة المخدرات والأسلحة على الأمن الوطني الجزائري فيما يلي:

1.2 تجارة المخدرات والأمن الوطني الجزائري

تعاني الجزائر من تنامي تجارة المخدرات باعتبارها نوعاً من الجرائم المنظمة التي تهدد الأمن والاستقرار الوطني في عصر العولمة كونها تمس بأمن الدولة، والمجتمع والأفراد، خاصة وأن الجزائر تعد بلد عبور لمختلف أنواع المخدرات عبر عدة مسالك

ومسارات من جهة، إلى جانب تحولها إلى منطقة استهلاك من جهة أخرى، كونها تتوسط دول شمال إفريقيا لذلك فإنها حسب التقرير السنوي لمركز مراقبة المخدرات في العالم تتأثر بخريطة الإنتاج والاستهلاك والاتجار بالمخدرات في منطقة شمال إفريقيا التي تعتمد على ثلاث محاور: (شحاتة، 2004) الأول يمر من أكبر المدن المغربية الساحلية نحو أوروبا مباشرة، أو من المدن الحدودية المغربية عبر الجزائر إلى كل من أوروبا والشرق الأوسط، والثاني يمر عبر الجزائر وتونس وليبيا عن طريق الحدود البرية للمنطقة المغربية إلى أوروبا، والثالث من دول الساحل الأفريقي وإفريقيا جنوب الصحراء إلى الدول المغربية نحو أوروبا.

حسب المسار الأول: تعتبر الجهة الغربية للأمن القومي الجزائري معبرا تقليديا للمخدرات من المغرب إلى الجزائر، سواء للاستهلاك المحلي أو بلد عبور باتجاه أوروبا والشرق الأوسط، وتجدر الإشارة أن الإنذار الأول للإتجار غير المشروع بالمخدرات في الجزائر يعود لسنة 1975 عندما اعترضت مصالح الأمن 3 طن من القنب الهندي مع القبض على مهربها الذين كان أغلبهم من الأجانب، كما تم حجز 2 طن سنة 1989 وتوقيف حوالي 2500 شخصا، ومنذ ذلك الوقت أصبح تدفق مادة المخدرات من القنب مستمرا بلا انقطاع، إلى جانب دخول أنواع جديدة إلى السوق الجزائرية من الكوكايين والهيروين والأفيون سنة 1992، والكراك سنة 2007، حيث يمر معظم تهريب المخدرات عبر المغرب العربي على طول المثلث الشمالي للحدود المغربية الجزائرية، بين منطقتي "فجيج والسعيدية" في شكل شحنات فردية تتراوح ما بين 10 و30 كلغ، وتتم أيضا جنوبا على الحدود في مناطق حول النعامة وبشار وهنا تكون الشحنات بشكل أكبر، فعلى سبيل المثال اعترضت الأجهزة الأمنية أكثر من ثلاثة أطنان من مادة القنب الهندي شهر ماي سنة 2019، أثناء تهريبها عبر الحدود قرب مدينة عين الصفراء بالنعامة، أين تهيمن شبكات التهريب المغربية وتتعاقد مع مهربين من داخل الحدود الجزائرية، حيث يتم تجنيد المتاجرين من شباب المناطق الحدودية لنقل المخدرات عبر الحدود.

أما المسار الثاني، يشمل تنامي الظاهرة عبر المسالك الشرقية الجزائرية مع تونس وليبيا بعد أحداث الحراك العربي والفسل الدولاتي في ليبيا.

ويشمل المسار الثالث، المسالك الحدودية الجنوبية عبر دول الساحل الأفريقي مروراً بالجزائر إلى أوروبا والشرق الأوسط، وهو ما يجعل الجزائر في مواجهة معضلة أمنية متعلقة بتجارة المخدرات على جناحها الجنوبي ما يؤثر على أمنها الاقتصادي والمجتمعي معا، (القاسمي، 2006، ص 11) خاصة في ظل ضعف برامج تنمية المناطق الحدودية غير المتناسقة مع معدلات الزيادة السكانية، وتزايد نسبة البطالة بهذه المناطق، أين يلجأ الشباب إلى الطرق غير المشروعة لكسب العيش على طول الحدود الجزائرية، وزيادة تشاركتهم مع الشبكات الأخرى المتواجدة وراء الحدود من الدول الأخرى. (كلاع، 2021، ص 35)

حيث يشير تقرير لمصالح الدرك الوطني صادر سنة 2009 أن تجارة المخدرات أصبحت تمثل نسبة 26,63٪ من نشاط الجريمة المنظمة في الجزائر، (دندن، 2013، ص 86) كما بلغت كمية المخدرات المحجوزة في الجزائر التي كانت في طريقها إلى أوروبا والشرق الأوسط سنة 2013 أكثر من 9%، وحسب إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات فإن الكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية حسب المصالح الثلاث (الدرك الوطني، المديرية العامة للأمن الوطني، الجمارك) سنة 2014 بلغت أزيد من 182 طنا من الكيف المعالج، و1.050.612 قرصا مهلوسا، وأوضح آنذاك المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات "محمد

بن حلة" أن القنب الهندي يمثل أكبر كمية المخدرات المحجوزة، وأنها قادمة من المغرب بنسبة 80%، وأن تجار المخدرات يقومون بتهريبها من دول الساحل مروراً بالجزائر إلى أوروبا، حيث أن 50% من المواد المهلوسة حجزت سنة 2014 في الولايات الجنوبية (تمنراست، غرداية وأدرار). (الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح مكافحة، 2014، [https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/donnees_statistiques/bilan\[2014\].pdf](https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/donnees_statistiques/bilan[2014].pdf))

إذ تساهم عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (غينيا، السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا، والكاميرون)، وضعف الأنظمة الجنائية الإفريقية وفسادها، بنية الحروب والنزاعات فيها، وانكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية، في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والمواطن الجزائري. (براهمة، 2013، ص 18)

وتشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهيروين والكراك المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، ومئات الآلاف من الأقرص المهلوسة والمؤثرة على العقل، إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على الأمن القومي الجزائري، ويمكن أن نستدل على ذلك بإحصائيات الكميات المحجوزة من المخدرات في الجزائر خلال سنتي 2019 و2020، كما هو مبين في الجدول (1) أدناه.

الجدول (1): مجموع الكميات المحجوزة من المخدرات لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 حسب الديوان الوطني لمكافحة

المخدرات

التصنيف حسب نوعية المخدرات	الكميات المحجوزة خلال سنة 2019	الكميات المحجوزة خلال سنة 2020
القنب	راتنج القنب	77004,523 كلغ
	حشيش القنب	8,081 كلغ
	بذور القنب	4297,330 غ
	نبات القنت	7378 نبتة
الكوكايين	309973,352 غ	29854,947 غ
الهيروين	303,698 غ	2371,518 غ
خشخاش الأفيون	/	12 غ

الأفيون	بذور الأفيون	43 غ	/
	نبات الأفيون	884 نبتة	/
المؤثرات العقلية	1970766 قرص 309 قارورة	5154701 قرص 268 قارورة	

المصدر: نشاطات مكافحة المخدرات والادمان عليها: حصيلة 2020. (2020). الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، [https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/donnees_statistiques/bilan\[2020\].pdf](https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/donnees_statistiques/bilan[2020].pdf), p3

يتضح من الجدول أن كمية المخدرات المحجوزة سنّي 2019 و2020 في مستويات مرتفعة، أكثرها خطورة الكوكايين والهيروين، خاصة وأن الكميات التي تحجز وتتلّف في الجزائر أقل بكثير من الكميات التي تعبّرها نحو بلدان أخرى أو استقرت فيها من أجل الاستهلاك المحلي، وبذلك فالجزائر ليست منطقة عبور لتجارة المخدرات فقط بل تحولت أيضا إلى سوق استهلاكية، نظرا لرواج تعاطيها لدى الشباب الجزائري، (المرجع نفسه، ص18) وما يصاحب ذلك من تهديد للعمق الاجتماعي والأمن الجزائري من الداخل، خاصة وأن إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها لسنة 2017 أشارت إلى أن نسبة المدمنين في الوسط التربوي بلغت نسبة 13٪، وأن 27٪ من كمية المخدرات التي تعبّر المناطق الحدودية توجه نحو السوق المحلي للاستهلاك، (كلاع، مرجع سابق، ص44) وهو ما يؤكّد خطورة الظاهرة على الأمن الوطني الجزائري.

2.2 تجارة الأسلحة والأمن الوطني الجزائري

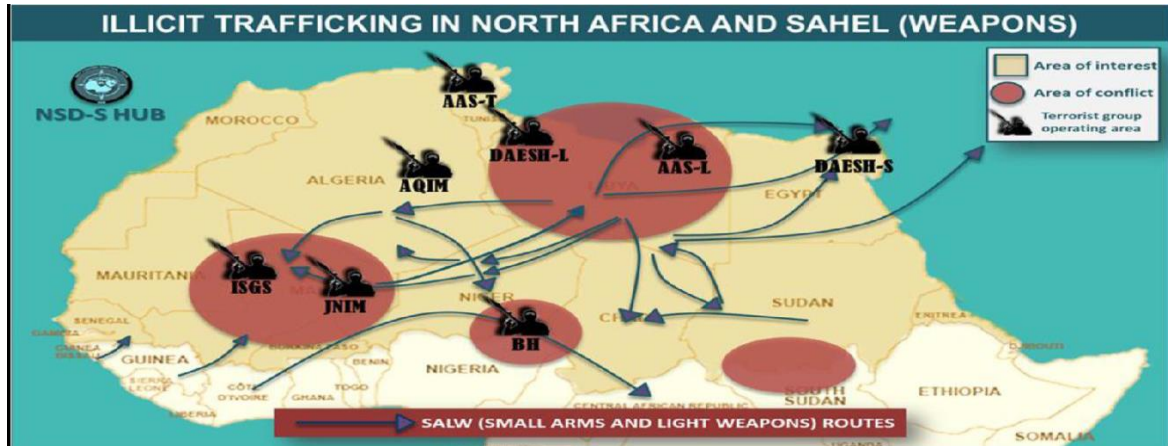
تبرز تجارة الأسلحة ورواجها الكبير في القارة الإفريقية عموما ومناطق الاقتتال خصوصا كمصدر تهديد آخر للأمن الجزائري، إذ تشير تقديرات تقرير "مسح الأسلحة الخفيفة" وهو برنامج بحث مستقل بالمعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف لسنة 2003 أن هناك حوالي 100 مليون قطعة سلاح خفيف في القارة الإفريقية، وأن 80٪ من الأسلحة الموجودة في الجزائر مصدرها يؤر الاقتتال في إفريقيا الغربية التي تأتي إلى الجزائر عبر مالي والنيجر، ما يغذي النشاطات الإرهابية والاجرامية، خاصة وأن كلا من تجارة الأسلحة والمخدرات يمثلان مصدرا تمويل للشبكات الإرهابية العابرة للحدود ما يعرقل مسارات مواجهتها. (Doungue, 2019, p 5)

وتشير الإحصائيات أن تجارة الأسلحة قد زادت مع حالة الانفلات الأمني في كل من ليبيا ومالي، حيث أصبحت الحدود رخوة وغير مسيطر عليها من قبل الدولتين، لاسيما في ظل تصاعد الصراع الليبي، وأخذة أبعادا إقليمية ودولية جراء توالي التدخلات الخارجية في المنطقة (التدخل الفرنسي وأخيرا التدخل التركي)، وهو ما تؤكده بيانات وزارة الدفاع الوطني التي تثبت الانتعاش الكبير الذي تعرفه سوق الأسلحة على الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية للبلاد، مما يوحي بأن تجار الأسلحة استفادوا كثيرا من الفوضى الأمنية في الدولتين، فحسب الوزارة تم العثور على أسلحة مضادة للطيران من قبل وحدات الأمن الوطني

الجزائري مدفونة تحت الرمل بعين أميناس وهو ما يشكل خطرا حقيقيا على الطيران المدني والعسكري في الجنوب الجزائري. (دحموح، مرجع سابق، ص 61)

كما استرجعت مصالح الأمن والجيش منذ بداية العام 2014 في تمناست وإليزي 104 قطعة سلاح مهربة من الحدود الجنوبية، كما عالجت مصالح الأمن 20 قضية بالولايتين تتعلق بحيازة وتهريب الأسلحة، فيما بلغ عدد المتهمين في هذه القضايا 18 متهما نصفهم من محافظة إليزي الحدودية مع ليبيا، (تهريب السلاح الفردي من ليبيا "تجارة تורך الأمن الجزائري"، 2014، <http://moheet.com/2014/11/28/217931>) وحسب حصيلة النصف الثاني من سنة 2014 والثلاث الأشهر الأولى من سنة 2015 أكدت وزارة الدفاع الوطني على تنفيذ ما يزيد عن 330 عملية حجز للأسلحة، (دحموح، مرجع سابق، ص 62) وأثبتت التحقيقات الأمنية في هذا الشأن وجود اتصالات بين شبكات تجارة الأسلحة في ليبيا والجزائر ومالي مع الجماعات الإرهابية المنتشرة في المنطقة خاصة المرابطين بشمال مالي وتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، ويمتد اتصال تجارة الأسلحة حتى بكتيبة عقبة بن نافع الناشطة في جبال الشعاني بين تونس والجزائر، (يوسف، 2013، ص 29) وهو ما أكدته تقرير صادر عن (Nato Strategic Direction South) عندما اعتبر أن الأمن القومي الجزائري هو الأكثر تضررا بظاهرة انتشار السلاح منذ سنة 2011 حيث أصبحت الجزائر نقطة محورية في مسألة الاتجار وعبور الأسلحة، أنظر الخارطة (2) أدناه.

الخارطة (2): الحركة غير المشروعة للأسلحة بمنطقتي الساحل وشمال افريقيا بما فيها الجزائر



المصدر: بن عودة، محمد الأمين. (2020). تهديد انتشار وتهريب السلاح على الأمن الوطني الجزائري في ظل التوترات الأمنية بليبيا، مجلة مدارات سياسية: المجلد 4، العدد 1، ص 57.

يتضح من الخارطة تأثر المناطق الجنوبية للجزائر بالحركة غير المشروعة للأسلحة بمنطقتي الساحل الافريقي وشمال افريقيا، وتؤكد حصيلة الأسلحة المهربة والمضبوطة من ليبيا من طرف السلطات الجزائرية بالجنوب الكبير لعام 2016 خطورة الظاهرة على الأمن القومي الجزائري، مثلما يوضحه الجدول (2) أدناه.

الجدول (2): أهم الأسلحة المهربة من ليبيا والمضبوطة في الجنوب الجزائري الكبير سنة 2016

الكمية	نوعية السلاح
688	بنادق كلاشنكوف الأوتوماتيكية
48	المدافع الرشاشة FMPK
37	قذائف الهاون
35	مسدسات أوتوماتيكية من أنواع مختلفة
792	قنابل
06	صواريخ مضادة للطائرات
18	RPG-7 rocket propelled grenade

المصدر: بن عودة، مرجع سابق، ص 59.

يبين الجدول أن عدد الأسلحة المهربة المضبوطة في الجنوب الجزائري سنة 2016 كبيرة، خاصة إذا علمنا أن وزارة الدفاع الوطني حجزت أكثر من 2000 قطعة سلاح من مختلف الأنواع منذ سنة 2011 إلى غاية 2016، (بلعباس، 2018، ص 92) وتكمن خطورة هذا التهديد انطلاقاً من المعطيات الحالية لكل من الأزمتين في مالي وليبيا الممتدين لزمن غير معلوم بفعل الوضع الأمني المتردي بهما، ما يعني أن مستويات تهديد انتشار الأسلحة ستظل مرتفعة نسبياً في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار بالبلدين، وهو ما تؤكده الحصيلة السنوية لمحاربة الاتجار بالأسلحة والذخيرة للجيش الوطني من سنة 2017 إلى سنة 2021، كما يوضحه الجدول (3) أدناه.

الجدول (3): الحصيلة السنوية لمحاربة الاتجار بالأسلحة والذخيرة (2017-2021)

توقيف 17 تاجراً بالأسلحة، 1436 قطعة سلاح من أنواع مختلفة، 4240 كغ مواد كيميائية لصناعة المتفجرات، 34 مقذوف وحشوة RPG-1، 6 مقذوف وحشوة RPG-2، 96 قاذفات هاون من مختلف العيارات، 38 سلسلة ذخيرة، 23 حشوة دافعة، 258 مخزن ذخيرة، 179426 طلقة من مختلف العيارات.	الحصيلة السنوية 2017
--	----------------------

الحصيلة السنوية 2018	توقيف 25 تاجر بالأسلحة، واسترجاع 704 قطعة سلاح، 143 حشوات متفجرة، 457 كبسولات متفجرة، 52 سلسلة ذخيرة، 399 مخزن، 300 قذيفة من مختلف العيارات، 94764 طلقة من مختلف العيارات، 2224.2 كغ مواد متفجرة، 1695.87 كغ مواد كيميائية موجهة لصناعة المتفجرات، 32 هاتف مفخخ.
الحصيلة السنوية 2019	حجز 1402 قطعة سلاح من مختلف الأنواع، 1500 صواريخ من مختلف العيارات، 33 شرائط ذخيرة، 240 مخزن ذخيرة، 101 ألغام، 1725 قذائف من مختلف العيارات، 193680 طلقات من مختلف العيارات، 1891.4 كغ مواد متفجرة.
الحصيلة السنوية 2020	حجز 40 مسدس رشاش من مختلف الأصناف، 25 مسدس آلي من مختلف الأصناف، 249 بندقية، 74 مخزن ذخيرة، 64710 طلقة من مختلف العيارات، 391 قنبلة ولغم تقليدي الصنع، 831.585 كغ مواد متفجرة.
الحصيلة السنوية 2021	استرجاع 567 قطعة سلاح، و97 من القنابل تقليدية الصنع.

المصادر: الحصيلة العملياتية 2017. (جانفي 2018). مجلة الجيش. العدد 654. ص 23.

- الحصيلة العملياتية 2018، (جانفي 2019). مجلة الجيش. العدد 666. ص 21.

- الحصيلة السنوية 2019، (جانفي 2020). مجلة الجيش. العدد 678. ص 75.

- الحصيلة السنوية 2020، (جانفي 2021) مجلة الجيش. العدد 690. ص 22.

- حصيلة 2021، (جانفي 2022). مجلة الجيش. العدد 702. ص 23.

إذا تشهد الحصيلة العملياتية السنوية لمكافحة كلا من الاتجار بالأسلحة والمخدرات وتيرة متصاعدة، وبالتالي فإن تداعيات كلا منهما متعددة أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية وتمس بجميع مستويات الأمن من أفراد مجتمع ودولة، ما يصعب مكافحتهما بصفة مطلقة، ويؤكد فرضية أننا في عصر اللإيقين وعصر علامات الاستفهام حول من يفعل ومن يؤثر، حيث أن الأمن الوطني الجزائري اليوم في مواجهة فواعل من طبيعة مختلف تأثيراتها عالمية وعابرة للحدود، يصعب رصدها والتنبؤ بمآلاتها، وهو ما يحيلنا للبحث في الآليات الجزائرية المتخذة للمواجهة.

3. الآليات الجزائرية لمواجهة تجارة المخدرات والأسلحة

تتبنى الجزائر مجموعة من الآليات على المستوى الداخلي والخارجي لمواجهة تداعيات تجارة المخدرات والأسلحة على أمنها

الوطني تتلخص فيما يلي:

1.3 الآليات الجزائرية على المستوى الداخلي

تعمل الجزائر على حماية أمنها الوطني في مواجهة جرائم تجارة المخدرات والأسلحة العابرة للحدود من خلال مجموعة من الإجراءات القانونية، كإصدار القانون 04/08 المؤرخ للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بهما، مع مواجهة الإدمان على المخدرات الرقمية كتشديد المتابعة القانونية على كل المواقع الافتراضية المشبوهة المروجة للعنف في ظل برنامج عمل مسطر حتى سنة 2030، إصدار الأمر 06-97 في 21 جانفي 1997 الذي يجرم المتاجرة بالأسلحة، حيث تنص المواد من 26 إلى 30 على العقوبات المقررة التي تتراوح بين السجن والغرامات المالية. (تازير، 2020، ص ص 100-102)

إن المنظومة التشريعية الجزائرية في تطور مستمر تماشيا مع المستجدات الوطنية والدولية التي تعرفها مختلف أشكال الجرائم المنظمة عبر الوطنية، كما تعتمد إلى جانب هذه الإجراءات، آليات أمنية للمواجهة، تبدأ من مهام الأجهزة الأمنية المختلفة كأجهزة الشرطة والدرك والجمارك وفرق حراس الحدود، إضافة إلى إنشاء أجهزة متخصصة للحد من مختلف هذه الجرائم من بينها:

إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات في 2 أكتوبر 2002 من مهامه رسم سياسة وطنية للوقاية من المخدرات ومكافحتها، ومتابعة تنفيذها مع مختلف القطاعات والهيئات العاملة في الميدان، (التجربة الجزائرية في مكافحة المخدرات، 2012، ص 41) مع تكثيف أعمال الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها التي تعمل على إدراج المخدرات الرقمية بجدول المخدرات التقليدية لتسهيل مكافحة المواقع المنحرفة المشجعة على عنف الشباب، وإعداد مبادرات أمنية لمواجهتها من خلال تدريب فرق مراقبة ومكافحة خاصة تقوم برصد وحجب المواقع التي تروج لها، (مرسي، 2016، ص 31) وإعادة هيكلة الفرق المتخصصة بمحاربة جرائم المخدرات في شكل فرق بحث وتحري مجهزة بإمكانيات مادية وبشرية معتبرة.

كما باتت الجزائر تدرك محدودية الآليات الأمنية والقانونية الصرفة الأحادية في مواجهة كل تهديد من التهديدات الأمنية العابرة للحدود على حدا بصفة عامة خاصة منها ذات البعد المجتمعي، وعليه باتت تتبنى آليات مكملية وفق مقاربة أمنية شاملة لتعزيز الأمن الحدودي تركز على الوسائل الاجتماعية والاقتصادية وحتى المعلوماتية المرنة، هي مقاربة تنمية المناطق الحدودية في بعدها الوطني واستحداث دعامة الحدود الذكية والمراقبة الالكترونية، (بن مرار، وملاح، 2021، ص 302) إضافة إلى تبني آليات أخرى على المستوى الخارجي إقليميا ودوليا.

2.3 الآليات الجزائية على المستوى الخارجي

تدرك الجزائر في عقيدتها الأمنية أهمية التعاون ضمن الدوائر الإقليمية لأمنها الوطني، بداية بالتنسيق مع الدول المغاربية لإيجاد حلول تساهم في التقليل من مخاطر تجارة المخدرات والأسلحة، سواء من خلال التعاون في إطار اتحاد المغرب العربي - وإن كان هذا التكتل مغيب في ظل السياق الحالي للعلاقات المغاربية-، وكذا إبرام اتفاقيات التعاون والتنسيق الثنائي والثلاثي مع الدول المغاربية، حيث نجد أن اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي في 21 أبريل 2013 بالرباط بمشاركة كافة الوزراء وحضور

الأمين العام للاتحاد المغاربي، قد أوصى بضرورة التعاون للحد من الجرائم المنظمة العابرة للحدود، وفي نفس السياق أبرمت الجزائر اتفاق التعاون الثلاثي مع كل من تونس وليبيا سنة 2014 لتعزيز أمن الحدود في مواجهة كافة أشكال التهديدات الأمنية العابرة للحدود.

كما تتعدد أبعاد التعاون الجزائري العربي في إطار جامعة الدول العربية للمواجهة، حيث نجد انضمام الجزائر إلى الاتفاقية العربية لمكافحة المخدرات سنة 1961 والبروتوكول المعدل لها، واتفاقية المؤثرات العقلية عام 1989، (دكاني، بحماوي، 2018، ص 111) ومصادقتها على اتفاقية جامعة الدول العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية بالقاهرة في 21 ديسمبر 2010. (الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، 2010)

وتنتمي الجزائر إلى الآليات التعاونية الإقليمية ضمن الدائرة الأفريقية لتحقيق أمنها الوطني من خلال منظمة الشرطة والدرك الأفريقي، والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث لتبادل المعلومات ومكافحة كافة أشكال الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود، (بلعباس، 2018، ص 100) حيث تدعم خطة عمل الاتحاد الإفريقي الأمنية منذ سنة 2013 لمراقبة المخدرات ومحاربة الجريمة، التي تم من خلالها إطلاق مشروع منظمة الشرطة الأفريقية "الأفريبول" في أشغال المؤتمر الإفريقي للمدراء والمفتشين العاملين للشرطة بالقارة السمراء المنعقد بالجزائر يومي 10-11 فيفري 2014، لجعل أجهزة الشرطة بالقارة تواكب المستجدات والتطورات في ظل الثورة المعلوماتية، (أشغال المؤتمر الإفريقي للمدراء والمفتشين العاملين للشرطة بالقارة الأفريقية، 2014، ص 7) إلى جانب التعاون الأمني الميداني المشترك مع دول الساحل الإفريقي من خلال مبادرة دول الميدان منذ 2010 لمواجهة تداعيات التحالف بين الجماعات الإرهابية والجرامية المختلفة.

(Chenna, 2013, p 141)

كما انضمت الجزائر لمجموعة المبادرات التعاونية المتوسطة سواء في إطار الشراكة الأورو متوسطية، سياسة الجوار الأوروبي، مجموعة 5+5 دفاع، التي وضعت مجموعة من البرامج لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود من بينها تجارة المخدرات والأسلحة كبرنامج إينيس (AENEAS) حين قدم الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية وتقنية لدول الجنوبية من بينها الجزائر كمبادرة للتعاون التنموي والحد من هذه التهديدات، ومشروع تساكيميد Taskmed في جويلية 2011 من أجل بلورة استراتيجية إقليمية لتدريب وتطوير المهارات الفنية للوحدات الأمنية المختصة في مواجهة تهريب المواد النووية عبر الحدود والتجارة في المواد المشعة. (مصباح، 2015، ص 109)

وتعمل الجزائر على الانخراط في آليات التعاون الدولي لمواجهة مختلف أشكال التهديدات الأمنية المحدقة بأمنها الوطني، كتصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية 2002، ("مرسوم رئاسي رقم 02 - 55 مؤرخ في 05 فبراير 2002 يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، 2002، ص 4) والتعاون الجزائر في إطار منظمة الأنتربول لمواجهة الجرائم المنظمة المختلفة، التعاون الجزائري المتوسطي الأورو-أطلسي منذ سنة 2000،

وانخراطها في عملية المسعى النشط الأمريكية ومبادرة عموم الساحل بهدف تعزيز امكانياتها للمواجهة. (بلعباس، 2018، ص 102-103) وعليه فإن الجزائر تتبنى استراتيجية أمنية موسعة داخليا وإقليميا ودوليا لمواجهة كل من تجارة المخدرات والأسلحة.

خاتمة

يتضح من خلال ما سبق أن الجزائر أصبحت تواجه تهديدات أمنية عابرة للحدود متنوعة ومتشابكة ومتداخلة فيما بينها، أبرزها ما أصبحت تتميز به الجرائم المنظمة من تعدد وتنوع في أشكالها، خاصة جرائم تجارة المخدرات والأسلحة التي باتت معولة وتمس بالأمن الوطني الجزائري بمفهومه الموسع (أمن الدولة، المجتمع، والمواطنين) كونها تهديدات لا تعترف بالحدود السياسية، مستفيدة من حالة الفوضى واللايقين المنتشرة في دول الجوار الإقليمي، ما يحتم على الجزائر تبني آليات وقائية واستباقية لمواجهة تداعياتها، وعلى الرغم من تعدد المبادرات الجزائرية للحد منها على المستويين الداخلي والخارجي فإن خاصية هاته التهديدات التي أصبحت تأخذ منحاً أكثر خطورة في ظل الثورة المعلوماتية وتحالفها مع الجماعات الإرهابية، فإن الجزائر تظل مطالبة باتخاذ إجراءات إضافية تتسم بالتطور بالمستمر تماشياً مع مستجدات هذه التحديات.

قائمة المراجع:

- 1-Chenna, S. (2013). Le sahara et le sahel dans la politique algerienne ; territoires menacés, espaces menacants. *Recherches Internationales*, 97.
- 2-Doungue, M. J. (2019). Lutte Contre Le Terrorisme et Droits De L'homme : Une Perspective Nationale et Africaine. *Revue Africaine Sur Le Terrorisme*, 7(2).
- 3-أشغال المؤتمر الإفريقي للمدراء والمفتشين العاملين للشرطة بالقارة الأفريقية المنعقد يومي 10-11 فيفري 2014. (2014). *مجلة الشرطة*، 122.
- 4-الاتجار بالمخدرات. (2022). <https://www.un.org/ruleoflaw/ar/thematic-areas/transnational-threats/drug-trafficking/>
- 5-الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. (2010). الشبكة القانونية للأمانة العامة لجامعة الدول العربية. http://d34l7003f1n5sg.cloudfront.net/legislation/HRIDRL0148_ArabConventionOrganisedCrime_Ar_2010.pdf
- 6-التجربة الجزائرية في مكافحة المخدرات. (2012). *مجلة الجيش*، 101.
- 7-الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة. (2014). [https://onlcdn.mjustice.dz/onlcdn_ar/donnees_statistiques/bilan\[2014\].pdf](https://onlcdn.mjustice.dz/onlcdn_ar/donnees_statistiques/bilan[2014].pdf)
- 8-الصيفي، ع. وكاره، م. والنكلاوي، أ. (1999). *الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات* (ط1). أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- 9-القاسمي، ع. (2006). الوضع الحالي لظاهرة المخدرات بالجزائر. ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: إعداد السياسات الوطنية للوقاية من المخدرات ومكافحتها، الجزائر، 3-4 ديسمبر 2006.
- 10-براهمة، ن. (2013). إدمان المخدرات في المجتمع الجزائري: المدمن بين المرض والادمان. *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*، ع 1.
- 11-بلعباس، ع. (2018). تأثير انتشار السلاح في منطقة الساحل الإفريقي على تنامي التهديدات الأمنية في الفضاء الإقليمي للجزائر. *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية*، 11 (ديسمبر)، 87-104.

- 12- بن أحمد، ع. (2002). الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتطبيقاتها على الجرائم الواردة في التشريع الجزائري. *مجلة الصراط*، ع 2، 339-357.
- 13- بن مرار، ج. وملاح، ن. (2021). البرامج التنموية لتدعيم الأمن والاستقرار المجتمعي في المناطق الحدودية الجزائرية. *مجلة السياسة العالمية*، ع 1 (المجلد 5)، 299-312.
- 14- بومدين، أ. (2015). العولمة والجريمة المنظمة وأثرها على القانون الجزائري. *مجلة البحوث القانونية والسياسية*، ع 5.
- 15- تازير، آ. (2020). واقع المتاجرة بالأسلحة في الجزائر: دراسة في الممنوع. *مجلة الدراسات والبحوث القانونية*، ع 1 (المجلد 5)، 93-105.
- 16- تهريب السلاح الفردي من ليبيا "تجارة تفرق الأمن الجزائري". (2014). وكالات شبكة الإعلام العربية 217931/2014/11/28/ http://moheet.com.
- 17- دحموح، أ. (2019). الأمن القومي الجزائري والتحديات الإقليمية الصاعدة. *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية*، ع 16.
- 18- دكاني، ع. وبهماوي، أ. (2018). مكافحة الجريمة المنظمة في القانون الجزائري والقانون الدولي. *مجلة مدارات سياسية*، ع 6 (المجلد 2)، 97-112.
- 19- دندن، ع. (2013). خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة: العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكات الاتجار بالمخدرات شمال افريقيا نموذجاً. *سياسات عربية*، ع 8.
- 20- زيد، م. (1999). الجريمة المنظمة: تعريفها، أنماطها وجوانبها التشريعية. *أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها*، ع 21.
- 21- سهلاوي، ح. وغربي، أ. (2020). الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصلاته بالارهاب. *مجلة الاجتهاد القضائي*، ع 22 (م 12).
- 22- شحاتة، أ. (2004). المخدرات: خريطة الإنتاج والاستهلاك والاتجار. مركز الجزيرة للدراسات/2004/10/03/ https://www.aljazeera.net.
- 23- عبد الحميد نبيه، ن. (2006). *الجريمة المنظمة عبر الوطنية*. دار الفكر الجامعي.
- 24- كلاع، ش. (2021). التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية الجزائرية: تجارة وتهريب المخدرات أنموذجاً. *مجلة السياسة العالمية*، ع 1 (30 ماي، المجلد 5)، 33-46.
- 25- مرسوم رئاسي رقم 02 - 55 مؤرخ في 05 فبراير 2002 يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. (2002). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، ع 9 (م 4).
- 26- مرسى، م. (2016). إدمان المخدرات الرقمية عبر الأنترنت وتأثيرها على الشباب العربي. ورقة بحثية مقدمة في الندوة العلمية حول المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي.
- 27- مصباح، ع. (2015). التهريب وتأثيره على الأمن الوطني. *المجلة الجزائرية للسياسات العامة* ع 7، 91-110.
- 28- يوسف، ك. (2013). *تجارة الأسلحة وأثرها في انتهاكات حقوق الانسان*. ط 1. منشورات زين الحقوقية.